خـــــــواطـــــــر

الثأر ظاهرة خطيرة في حياة الشعوب 2-2

لطف محمد الكستبان

.. يعتبر الثأر أشد الظواهر الاجتماعية الخطيرة والمزمنة التي يعاني منها المجتمع اليمني ، حيث أن لهذه الظاهرة أضراراً وعواقب وخيمة على حياة المجتمع واستقراره .

وأدى إلى شتات بعض المناطق والقبائل واعاقتها عن الحياة السعيدة حياة التعلم والتعليم والمشاركة في البناء والتنمية ، كما يعتبر أحد مظاهر التخلف التي ورثها الشعب اليمني منذ عصور ، كما أن الفساد القضائي والاختلالات الواضحة والمتمثلة في تأخير تنفيذ الأحكام الشرعية والتطويل في المنازعات ، حتى وإن وصلت الأحكام فتغيب عنها العدالة وعدم تطبيقها على أصحاب النفوذ والأموال والجاه ، تدفع بالضعفاء إلى انتزاع حقوقهم بالقوة مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الثأر.

ولهذا نوجه الدعوة الصادقة إلى الجهات الإعلامية سواء المرئية أو المسموعة أو المقروءة بالاهتمام بهذه الظاهرة لما لها من أثر سلبي كبير على الجانب التربوي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأمني ، ومحاولة ترسيخ القيم الدينية والإسلامية في نفوس الشباب مما يضمن عدم استمرار هذه الظاهرة ، ونشر الوعي والتعليم في المناطق الريفية ، حيث تتواجد جرائم القتل وتنتقل فيما بعد إلى المدن كما أن الشعور بالجانب الديني والوطني من خلال التوعية وكشف الغموض عن حقيقة ظاهرة الثأر له دور كبير في الحد من هذه الظاهرة المقوتة في مجتمعنا الإسلامي المحافظ وفيها ننال رضى الله سبحانه وتعالى ودعوة إلى الأمن والاستقرار والطمأنينة.

دور المدرسة في مواجهة هذه الظاهرة:

● المدرسة ذلك المجتمع المنظم الكبير بعد الأسرة يمضي فيه الإنسان معظم وقته ومرحلة أساسية من العمر يتلقى في ظله العلوم المختلفة التي يجب أن تساعده على رسم طريقه للحياة وتهيئة الآفاق الجديدة والواسعة مستخدمة في ذلك كل الإمكانيات المتاحة التي توصلهم إلى المستوى الثقافي المطلوب وتعدهم للمراحل التعليمية المتتابعة وتعمل أيضاً على حل بعض المشاكل التي يعاني منها الطالب قبل أن تستفحل ويصعب علاجها حتى لا تصبح تلك المشاكل سببا في تحويله إلى طريق الانحراف ، فإذا اتصف سلوكه بالتمرد وعدم التقيد بالأنظمة في المدرسة فيجدر توعيته بسلوكه الخاطئ حتى لا تتكون لديه ردود فعلية سلبية تزيد من تمرده وتصرفه السيء.

دور رجال الأمن تجاه القضية:

● ودور رجال الأمن في مجال الوقاية يمكن أن يتمثل في أساليب مختلفة ، فظهور أفرادها لا يقتصر على الشوارع العامة في المدن بل في الأمكنة التي تعتبر مصدرا لوقوع المخالفات القبلية والصراعات الشخصية كمراكز المديريات وفي الأسواق والمحلات التجارية ، على أن مراقبةرجال الأمن الدائمة لسبر الحياة العامة يجعل أمر الاستعداء للأخذ بالثأر وتنفيذه في غاية الصعوبة مع الإعداد العلمي لرجل الأمن حتى يستطيع أن ينجح في مهمته مع الاهتمام بالجانب الديني لدى أفراد الأمن حتى يكون الوازع الديني مسيرا له في جميع توجهاته وحرصه الشديد على أمن واستقرار البلد.

دور المؤسسات الاجتماعية في إزالة ظاهرة الثأر:

● تقدم المؤسسات الاجتماعية خدماتها في نطاق جغرافي معين وفق احتياجاته على أن تكون مثل هذه الخدمات مجانية أو شبه مجانية وعلى هذه المؤسسات أن تقوم بدور التوعية وتوفير برامج خاصة لمحو الأمية مع إنشاء نواد للتسلية ومراكز للشباب تتضمن ممارسة هوايات مختلفةً كالرياضة بمختلف أشكالها وغرف للمطالعة.

دور الإعلام في مواجهة الثأر:

● لا شك أن أجهزة الإعلام تلعب دورا مهما في توجيه الرأي العام وتوعيته وبالتالي متابعة سير الأحداث والتنبيه إلى مخاطرها وعليها عرض البرامج الاجتماعية والإنسانية التي تقوم على التوعية والتوجيه والتربية والتمسك بالقيم والمثل العليا والطرق المشروعة للعيش مع التركيز على أبرز مخاطر هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على شتى نواحي الحياة وإجراء رقابة دقيقة لكل البرامج قبل عرضها واختيار ما يتناسب مع ظاهرة المجتمع في تحقيق أهدافه بالاستقرار والتطور.

مسؤولية المجتمع تجاه الثأر:

● يعتبر المجتمع مسؤولا عن هذا السلوك غير المشروع الذي أوجد أمرا لظهوره ، وبالتالي فإن المجتمع يتحمل المسؤولية إلى جانب الفرد في انتشار هذه الظاهرة ، فبالإمكان أن نلوم القاتل في بعض الأحيان إذا قصرت الأجهزة المختصة في منحه حقوقه وتحقيق العدالة التي ينشدها.

لتأكيد الصحيح لا أكثر

هاشم عبدالحافظ

.. مما لا شك فيه أن شأن مديرية حيفان جزء من شؤون مديريات محافظة تعز وبحسب بعض الأشخاص الذين يتحدثون عن هموم ومشاكل تجمعات سكانية بهذه المديرية تكاد تتحول من شأن مجتمعي عام إلى شأن خاص وكأنه لا يجوز للآخر أن يتحدث عنها ولا يتابع مع السلطة المحلية حاجة من احتياجات التجمعات السكانية لأنه ليس لديه ما يربطه بالقرية كما يقولون .

مثل هذه الأحاديث إلى جانب ما هو ملاحظ على الواقع من مشاريع متعثرة ورياء بعض الناس الذين يخفون الحق دائما ولا يقبلون بالرأي الآخر .. دفعت بكاتب هذا المقال لأن يكتب بأسلوبه عن قضايا تخص بعض سكان الوحدة الإدارية بعرض وقائع تعكس حالهم وما أصاب ممتلكات بعضهم من أضرار جراء الشق العشوائي للطرق وإقامة مشاريع خدمية تختلف من منطقة إلى أخرى ، دعني أوضح هنا أن متابعة جهات مختصة حتى تحققت مشاريع حكومية ملموسة هنا وهناك مثال مشروع الربط الكهربائي كانت ثمرة جهد جماعي لأفراد ينتمون ولا يزالون إلى جماعات أهلية هؤلاء بذلوا جهدهم وبتعاون بعض الأهالي تمكنوا من تحديد احتياجات بعض عزل المديرية ومتابعتها مع المجلس المحلي لمديرية حيفان ، فكانوا يراعون ارتباط حاجة سكانها باحتياجات الجوار لتبادل المنافع الاجتماعية من ناتج مشاريع انمائية منها منشآت خدمية تعليمية وصحية ، حواجز وخزانات مياه واستكمال بناء خزانات (سقايات) مسقوفة تحققت بفعل جهود جماعية قبل الوحدة وبعدها ، إلى جانب متابعة مخصصات بناء حواجز وقائية في بعض الوديان ومسح طرق تصفية الحواجز (السدود) الممتلئة بالأتربة ، بعض هذه المشاريع بحاجة إلى إعادة تقييم دراسات جدواها كالمراكز المهنية والمعاهد الأخرى أو تحويل بعضها للتعليم الصحي ما بعد الثانوية العامة، طالما هدفنا دعوة الأسر المهاجرة من الأرياف للعودة إلى مواطنها الأصلية لتوفر خدمات ضرورية تمثل حدا لا بأس به لاستقرارهم وتوحيد جهودهم في مضمار جهد جماعي يتواصل بذله لتحقيق المزيد من المشاريع الإنمائية ، رغم أن الجهد الفردي واجه معارضة لكنه مع الصبر والمتابعة أسفر عن تحقيق منجزات تستفيد منها التجمعات السكانية في الريف وذلك ما كان بالامكان تحقيقه لولا جهد ممثلي المجتمعات الأهلية الذين قاموا بالتنسيق والمتابعة مع المجلس المحلي الذي كان يفترض أن يكون على دراية تامة باحتياجات العزل الخمس ليتسنى له إضافة ذلك إلى برنامجه باعتباره جزءا من البرنامج الانتخابي للاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي كان قد وجه السلطة المحلية بإعطاء الأولوية لمشاريع النمو الاقتصادي والسير باتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة باعتبارها محكات عمل لهيئات منظمات وجمعيات المجتمع الأهلي وليس القبلي فهي مدعوة أن توحد أعضاءها بإجراء حوارات مفتوحة تلملم لا تفرق لا سيما وأن واجبها يقتضي استكمال بعض المشاريع الإنمائية كمراكز الأسر المنتجة وجماعات حماية البيئة والإنسان لدورهم في تضييق دائرة الفقر ، فهذا النوع من النشاط الاقتصادي يجب أن يمارس بصورة تزامنية مع نشاط ثقافي توعوي ما بين النوع الاجتماعي لايضاح أهمية الديمقراطية في ممارسة الحق الانتخابي في المواطن الأصلية وأثره في جذب مشاريع النمو الاقتصادي والاجتماعي في القرية مرورا بالعزلة والمديرية وما جاورها فمهما حاول الناس النفعيون استغلال الجهد الجماعي لمصالح شخصية ضيقة كما يظهر ذلك من أحاديثهم فإني لا أرى هنا ما ينبغي معاتبتهم ، فلو فرضنا بأنه تم إنجاز بعض المشاريع بخلاف عقود التنفيذ من حيث المواصفات والزمان فإنها تعتبر مكاسب لا يجوز إهمالها كحواجز المياه وأسوار بعض المدارس إضافة إلى سد النقص في المراكز الطبية والوحدات الصحية من أدوات علاجية وأدوية وأجهزة أشعة وأطباء وفنيين بل وإنزال مناقصات جديدة بتلك المشاريع المتعثرة سواء كانت حواجز قيد التنفيذ أو استكمال مشاريع السقايات المسقوفة التي كان الصندوق الاجتماعي للتنمية قد بدأ بتمويل بعضها العام الماضي بالاسمنت والحديد مشكورا وكذلك دراسة أسباب تكاثر البعوض وغيره من الطفيليات المسببة للبلهارسيا والأميبيا المعوية والذي لوحظ تكاثر إصابة الأطفال والكبار بها منذ تأسيس حواجز المياه وإهمال الكرف القديمة المنتشرة بالمديرية. وهنا يسمح لي القارئ أن أبعده قليلا عن الحديث في هذه الخدمة وأن انتقل به إلى مشاريع المياه نظرا لأهمية الماء في استمرارية الحياة ، فهو يعلم أن المجتمعات المحلية تشعر أن حاجتها إلى خزانات مسقوفة لحفظ مياه الشرب تأتي في مقدمة الحواجز والكرف المائية الكبيرة لأهمية الأولى في تجميع مياه الأمطار الموسمية لأغراض الشرب وأهمية الثانية لتغذية ينابيع المياه إذا ما وضعت في أماكن مناسبة لمساقط الأمطار ، إلا أن الشق العشوائي لبعض الطرق واختيار مواقع الحواجز أو التي قد تدخل مرحلة التنفيذ بالقرب من العيون والآبار مثلت أحد أسباب تغوير المياه وجفاف الآبار والإضرار بالأرض الزراعية وبما عليها من أشجار إلى جانب انهيار جدران بعض المدرجات وجرف التربة التي تستقر في بعض الحواجز مثل سد اللفج وسد وادي نمش الأعبوس ، وكذلك حاجز الأثاور الذي لم ير النور منذ ثمانينيات القرن الماضي ، فبعض التجمعات السكانية بل لا ريب لهم معاناة بعضها ناتجة عن شحة المياه، رغم وجود مشاريع مياه لكن بعضهم وفي أحاديث شخصية أوضحوا أن هذه المشاريع تضخ المياه كل خمسة عشر يوما مرة واحدة ولا تغطي حاجة التجمعات مثلما هو حال الأغابرة والأعروق ، حيث كان بالإمكان تخفيف آثار الأزمة لو أن هيئات جمعيات المجتمع الأهلي لهذه العزل التزمت بسياسة الحكومة في مجال التخفيف من الفقر ، أما كيف؟ فالإجابة على السؤال بإمكان كل مثقف ونصف متعلم أو متعلمة أن يكتشفها من نظرة شاخصة لواقع الحال بدلا من مجاراة بعض الأشخاص الذين يستخفون بالآخر ويغالون بأدوارهم في إنجاز بعض المشاريع الحكومية أو التي قد تدخل مرحلة التنفيذ لاحقا ، بل كانوا قبل تحقيق ما تم إنجازه أو احياؤه في هذه العزلة أو تلك ينتظرون السلطة المحلية أن تقوم به حسب قولهم أنها مشاريع حكومية ستأتي اليوم أو غدا.. هكذا ومن أحاديث بعضهم يبدو أن من دعوا لحضور جلسات حوارية يؤتى بهم ليدحضوا الحق وهذا تؤكده ظاهرة سلبية ملحوظة من انشغالهم بالهمهمة والأحاديث غير المجدية دون طرح أفكارهم في الجلسات الحوارية الضيقة أحيانا فلذلك لم يتم الوفاق على طريقة صحيحة تتابع بها حاجة المجتمع المحلي مع السلطة المحلية ، رغم استشعار بعض الحضور بأنها حوارية ولكنهم لم يسهموا بالنقاش لإظهار دور كل واحد منهم فيما أنجز وما لم ينجز من مشاريع خدمية وإنمائية وتحديد أسباب التعثر والحلول للمعوقات المحيطة بها وما تحتاجه كل عزلة من عزل المديرية من المشاريع التنموية لتأكيد الصحيح لا أكثر.

مشاهد يومية

عبدالرحمن بجّاش

مِنَيْن؟ قالوا من الصين!!!

{ تكثر حكايات ما يسمى بـ «النجاح» لكثيرين حققوها في طريق أو على طريق صنعاء - دبي - بكين، وحين تسأل عن فلان؟ قالوا في الصين يطلب اللّه، ومن أين عاد فلان، قالوا من الصين، وأين فلان؟ لم يعد من دراسته في الصين، قالوا : وليش يرجع، قد فتح اللّه عليه هناك ويعمل في التجارة.

وفي كل هذا اللّهم لا حسد، بل بالعكس، تفرح النفس حين يحقق الناس أحلامهم، خاصة الشباب الذي يجد لنفسه طريقاً للنجاح.

وحين نذكر الصين نتحدث عن الصين، نشير إلى الصين، فبكل تقدير واحترام وإعجاب.

التقدير والاحترام للصين، البلد العظيم الذي وقف معنا في لحظة تخلى عنا كثيرون، وحين كانت صنعاء تُضرب على مدار الساعة من الجبال المحيطة أيام المجد، أيام السبعين يوماً وفي الوقت الذي أغلقت بلدان كثيرة سفاراتها في العاصمة محتملة أن تسقط، كان الصينيون وحدهم في الشوارع إلى جانب السوريين يدعمون ويعايشون الناس، ويمد الصينيون يدهم بالمساعدة في مختلف المجالات، إذا قلنا في المستشفيات فقد قدم أطباءهم وبكل تواضعهم وإنسانيتهم كل شيء من دواء ودم، وبالتوازي السلاح للجيش، وبالتوازي الدعم السياسي في كل المحافل الدولية لليمن أن يظل جمهورياً سيد نفسه ومستقبله، لذلك كله وغيره كثير فلا يزال التقدير والاحترام يعمران أنفسنا للصين.

أما الإعجاب فلهذا النجاح الذي يحققه البلد العظيم على كل الأصعدة، والذي لا يملك الإنسان إزاءه إلا أن يُكبر في نفسه كل لحظة الإعجاب بالثورة التي تشهدها الصين على صعيد الاقتصاد، وما يوازيه في السياسة، وما يجمله ارتقاء حياة الإنسان هناك نحو العُلا، لذلك - أيضاً - يهمنا أن يظل التقدير والاحترام قائماً، والإعجاب متواصلاً، ويفترض أن لا نسمح لأحد أن يشوّه الصورة إجمالاً والتي تسكن النفوس ولا نريد أن يبرحها معظم أولئك الذين يتحدثون عن نجاحهم في الطريق بين صنعاء وبكين، ومعظم التجّار ظهروا فجأة بوكالات وأموال وقدرة على الذهاب والإياب، هؤلاء كلهم أو معظمهم، حتى لا نظلم الجيد بالسيئ، حققوا ما يسمونه نجاحاً على حساب الناس هنا، وهناك مَنْ يسيء من الصينيين إلى صورة الصين ولم يوقفه أحد عند حدّه، يكون السؤال : كيف؟

في الأسواق بضائع صينية رديئة تملأ الدكاكين وحتى الأرصفة، وحين تسأل عن جودتها فحدّث ولا حرج، وحين تقارنها بما تراه في الأسواق الأوروبية - مثلاً - أو السوق الأمريكية تجد الفارق شاسعاً بين الأرض والسماء!!

وحين تتعمق أكثر تجد أحد الأسباب هؤلاء «الناجحين» الذين يذهبون إلى الصين كما يذهب الإنسان إلى سوق الخضرة، فبائع الخضرة من على «العربية» يبيعك بكم ما تريد، أي بالفلوس التي في جيبك، وهؤلاء يذهبون بأي مبالغ!! وللأسف يجدون تجّاراً صينيين يبيعونهم ما يريدون بمواد خام رديئة ترى آثارها حين تكون أنسجة وملابس على الأجساد، وتراها حين تكون سلعاً أخرى بصلاحية تنتهي بمجرد أن تفتح عينيك وتغلقهما.

وبعد أن قرأت ما نُشر في صحيفة «إيلاف» ربما أدركت لماذا يشكو كثيرون من «حكّة» دائمة في أجسادهم، يبدو أن الملابس الداخلية سببها!! لكن «إيلاف» تحدثت عن مواد «مسرطنة»، وهنا الخطورة، والأخطر أن البضائع الرديئة رفضتها السعودية ويعمل تجّارنا الذين استوردوها على إعادة تصديرها إلى بلادهم!! أي ضمير هذا الذي مات بسبب الأرباح التي يُراد الوصول إليها وبأي طريقة، وعبر أي طريق.

وأستغرب أن الملحق التجاري الصيني في السعودية حمّل التجّار الذين يذهبون إلى الصين المسؤولية، حيث يشترون أردأ البضائع، والسؤال : لماذا لا تمنع الصين من الأصل صناعة أنسجة من مخلفات البلاستيك تصبح خلايا سرطانية على الأجساد بعد حين!!

أسواقنا - للأسف الشديد - تحولت إلى ما يشبه «مقلب القمامة»، وانظر إلى أنواع السيارات التي تأتي عبر الإنترنت والتهريب، وطرق ما أنزل الله بها من سلطان.

يكون السؤال : أين هيئة المواصفات؟ وفي جلسة سريعة مع الأخ وزير الصناعة كان المقلب من ضمن اهتمامات وزارته المستقبلية، هنا أطالبه بسرعة أن تتحرك الوزارة، كذلك المنافذ يكون السؤال بحقها : كيف تدخل مثل تلك البضائع قبل أن تعرض على مختبرات؟ لكن الأهم من كل هذا وذاك أن «الناجحين» الجدد لا بد أن تُلجَم طموحاتهم غير المشروعة، فالمسألة ليست متعلقة بالربح - فقط -!! وفي ستّين داهية أبو الذي خلّف مَنْ سيشتري!!

القضية قضية ضمير، فإن لم تكن فالدولة ما وجدت في أي مكان في الكون إلا لتهذّب سلوك الناس وتعلّمهم الصح من الخطأ، ومن الخطأ أن تحل صورة أخرى للصين في الأذهان غير الصورة البهية التي لا تزال تعمّر نفوسنا، والقضية - أيضاً - أخلاقية قبل أن تكون مسألة ربح حتى للصين، لأنه لا يجوز أن تتمسك دولة بحجمها وبصورتها الزاهية بمقولة أن التاجر هو مَنْ يأتي ليطلب، ونحن نريد أن نبيع ونربح!!

سيكون الأمر كمَنْ يريد دفع ضرائب على المخدرات، هل يمكن لأي دولة أن تقول : وما علينا، يموت مَنْ يموت ويحيا مَنْ يحيا، المهم لدينا هو أن نربح.

يبقى القول هنا إن على أجهزتنا من وزارة وهيئة وجمارك وصحة وسلطة محلية ووعي مواطن، وتوعية وتثقيف وصحافة ووسائل إعلام وأولياء أمور يقرأون ويدركون أن يتكاتف الجميع للوقوف في وجه مَنْ يعمل على تحويل البلاد إلى «مَكَب» لكل بضاعة رديئة، وللصين عبر سفارتها وممثلها التجاري نقول : نحن حريصون على الصين وصورتها، ونريد منكم أن تظلوا حريصين على حياة الإنسان هنا، وإلا لن نرى فرقا بينكم وبين مَنْ أسميتموهم يوماً «امبرياليين من ورق، نرجو ألا تتحولوا إلى امبرياليين من بضائع رديئة تقتل حياة الإنسان، وللأجهزة هنا، ما هو دوركم؟ أين أنتم؟

وفي الأخير هذا لكي لا تأتي لحظة ونقول : قاطعوا البضائع الصينية.

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com